

﴿أَرَعَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ﴿٩﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴿١٠﴾ أَرَعَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى
الْهُدَى ﴿١١﴾ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى ﴿١٢﴾ أَرَعَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴿١٣﴾ أَلَمْ
يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴿١٤﴾﴾ [العلق: 9 - 14]

❖ مُنَاسَبَةُ الْآيَاتِ لِمَا قَبْلَهَا:

لما ذكر المولى تعالى أَنَّ الإنسانَ يَطْفَعِي وَيَتَجَاوَزُ الحدَّ في الكُفْرِ
والعِصْيَانِ على سبيلِ الإجمالِ مُحَدِّدًا سَبَبَ ذلكَ الطُّغْيَانِ بالاستِغْنَاءِ
بِالْمَالِ والأهلِ والأَعْوَانِ؛ نَاسَبَ أَنْ يَذْكُرَ النِّظْمُ صُورَ الطُّغْيَانِ تَعَجُّبًا
وَتَفْصِيلًا وَشَرْحًا وَبَيَانًا.

بعد إثبات
الطُّغْيَانِ يَأْتِي
التَّعَجُّبُ
والتَّفْصِيلُ لِأَثَارِ
الْعُدْوَانِ

❖ شَرْحُ الْمُفْرَدَاتِ:

(1) ﴿يَنْهَى﴾: (نَهَى) أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى غَايَةٍ وَبُلُوغٍ، وَمِنْهُ
أَنْهَيْتُ إِلَيْهِ الْخَبَرَ: بَلَّغْتُهُ إِلَيْهِ، وَنَهَايَةُ كُلِّ شَيْءٍ: غَايَتُهُ. وَمِنْهُ نَهَيْتُهُ
عَنْهُ، وَذَلِكَ لِأَمْرِ يَفْعَلُهُ؛ فَإِذَا نَهَيْتُهُ فَانْتَهَى عَنْكَ فَتِلْكَ غَايَةُ مَا كَانَ
وَأَخِرُهُ^(١)، وَنَهَيْتُهُ عَنِ الشَّيْءِ أَنْهَاهُ نَهْيًا فَانْتَهَى عَنْهُ، وَنَهَى اللَّهُ تَعَالَى،
أَيَ: حَرَّمَ، وَالنُّهْيَةُ: الْعَقْلُ؛ لِأَنَّهَا تَنْهَى عَنِ الْقُبْحِ، وَالْجَمْعُ نُهْيٌ،
وَنَهَايَةُ الشَّيْءِ أَقْصَاهُ وَأَخِرُهُ، وَأَنْهَيْتُ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ أَعْلَمْتُهُ بِهِ^(٢)،
فَهُوَ طَلِبُ تَرْكِ الْفِعْلِ، وَهَذَا يُقَابِلُهُ الْأَمْرُ، وَهُوَ طَلِبُ الْفِعْلِ^(٣). وَالْمُرَادُ
بِهِ فِي الْآيَةِ: الْمَنْعُ عَنِ الصَّلَاةِ.

(2) ﴿عَبْدًا﴾: (عَبَدَ) أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، كَأَنَّهُمَا مُتَضَادَّانِ؛ الْأَوَّلُ:
يَدُلُّ عَلَى لِينٍ وَذُلٍّ، وَالْآخَرُ: عَلَى شِدَّةٍ وَغِلَظٍ^(٤)، وَاشْتِقَاقُ (الْعَبْدِ) مِنْ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (نهي).

(2) الفَيَّومِيُّ، الصباح النبر: (نهي).

(3) الصلطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 281/12.

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عبد).

الطَّرِيقِ الْمُعَبَّدِ، وهو المَذَلُّ المَوْطوء، وقولهم بغير مُعَبَّد، يكونُ في معنى مُذَلُّ (1)، وعبدتُ اللهَ أَعْبَدُهُ عِبَادَةً، وهي الانقيادُ والخُضوع، والفاعلُ عابِدٌ، والجمْعُ عِبَادٌ وَعَبْدَةٌ، والعبدُ خِلافُ الحرِّ، وأعبدتُ زَيْدًا فلانًا مَلَكَتُهُ إِيَّاهُ ليكونَ لَهُ عَبْدًا، ولم يُشْتَقَّ من العبدِ فعلٌ، واستعبدَهُ وَعَبْدَهُ اتَّخَذَهُ عَبْدًا (2)، فهو غايةُ التَّذَلُّلِ في قِبَالِ مَوْلَى مَعَ الإِطَاعَةِ (3). والمرادُ به في الآية: كمالُ التَّذَلُّلِ والطَّاعَةِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

❁ اللَّغْنَى الإِجْمَالِيَّةُ:

تعجيبُ العباد
مِنْ شَأْنِ الطَّاعَةِ

أخبرني أيُّهَا الْمُخَاطَبُ عَنِ النَّاهِي لِمَنْ يُصَلِّي؛ أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَطَّلِعُ عَلَى أَحْوَالِهِ، فَيُجَازِيهِ بِهَا حَتَّى اجْتَرَأَ عَلَى مَا فَعَلَ، والغرضُ من الاستخبارِ التَّعْجِيبُ والاستنكارُ؛ أي: أخبرني عن حالِ هذا الأحمق، فَإِنَّ أَمْرَهُ لَعَجَبٌ (4)، وأخبرني يا مَنْ لَهُ أَدْنَى تَمْيِيزٍ إِنْ كَانَ النَّاهِي لِمَنْ يُصَلِّي عَلَى طَرِيقَةٍ سَوِيَّةٍ فِيمَا يَنْهَى عَنْهُ مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ كَانَ أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّقْوَى فِيمَا يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ كَمَا يَزْعُمُ، أَوْ كَانَ عَلَى التَّكْذِيبِ لِلْحَقِّ، وَالتَّوَلَّى عَنِ الدِّينِ الصَّحِيحِ؛ أَلَمْ يَعْلَمْ هَذَا الطَّاغِي الْفَاجِرُ بَأَنَّ اللَّهَ يَرَاهُ؟ فَيُجَازِيهِ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ، وقيل: أخبرني إِنْ كَانَ هَذَا الْعَبْدُ الْمُصَلِّي وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي تَنْهَاهُ عَنِ الصَّلَاةِ صَالِحًا مُهْتَدِيًا فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ؛ كَيْفَ تَزَجُّرُهُ وَتَنْهَاهُ، فَمَا أَبْلَهَكَ أَتَيْهَا الْغَبِيُّ الَّذِي تَنْهَى مَنْ هَذِهِ أَوْصَافُهُ عَنِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ عَادَ الْخَطَابُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي يَا مُحَمَّدُ إِنْ كَذَّبَ بِالْقُرْآنِ، وَأَعْرَضَ عَنِ الْإِيمَانِ، أَلَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ الشَّقِيُّ أَنَّ اللَّهَ مَطَّلِعٌ عَلَى أَحْوَالِهِ، وَيَلَهُ مَا أَجْهَلُهُ وَأَغْبَاهُ (5).

(1) ابن دُرَيْد، الاشتقاق: (عبد).

(2) الفَيَّومِي، المصباح للنير: (عبد).

(3) للصُّطْفَوِي، التَّحْقِيقُ فِي كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ: 11 / 8.

(4) الْهَرِيرِي، حَدَائِقُ الرُّوحِ وَالزَّيْحَانِ: 160 / 32.

(5) مَجْمَعُ الْبَحْثِ، التَّفْسِيرُ الْوَسِيطُ: 10 / 1970.

❖ الإيضاح اللغوي والبلاغي:

نكتة الفصل في ﴿أَرَعَيْتَ﴾:

فصل النظم الكريم قوله تعالى: ﴿أَرَعَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾ عما قبله؛ لكونه بياناً وتفصيلاً للطغيان وآثاره وصور وقوعه، فالجملة مُستأنفة استئنافاً بيانياً؛ إذ نشأ سؤال من الردع عن الطغيان والزجر عن الاستكبار مُفادُهُ: ما صور ذلك الطغيان المستمر؟ وكيف يتمظهر في الواقع؟ فأجاب ببيان حاله وهو النهي عن الصلاة والتكذيب والتولي مع التعجب من أحواله وشؤونيه، وذلك مبني على أن الردع عن المُستفاد من دلالة الكلام عن خلق الإنسان وتعليمه الدال على أنه قابل مع ذلك للطغيان والتكبر على الله تعالى، في حين لما رأى ابن عاشور أن الردع والزجر إنما هو عن ﴿أَرَعَيْتَ الَّذِي﴾ جعلها استئنافاً ابتدائياً، فقال: "وَجُمْلَةٌ ﴿أَرَعَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾ ① عَبْدًا إِذَا صَلَّى" إلى آخرها هي المقصود من الردع الذي أفاده حرف ﴿كَلَّا﴾، فهذه الجملة مُستأنفة استئنافاً ابتدائياً مُتَّصِلاً باستئناف جملة: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ﴾.

دلالة همزة الاستفهام في ﴿أَرَعَيْتَ﴾:

عبر النظم الكريم بـ (همزة) الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَرَعَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾؛ للدلالة بالاستفهام الذي لا يليق معناه الحقيقي بالله تعالى على المعنى المجازي، وهو التعجب مع الدعوة إلى الاستغراب من حال الطغاة وأفعالهم⁽¹⁾. قال ابن عاشور: "والاستفهام مُستعمل في التعجب؛ لأنَّ الحالة العجيبة من شأنها أن يُستفهم عن وقوعها استفهام تحقيق وتثبيت لنبيها؛ إذ لا يكاد يُصدق به، فاستعمال الاستفهام في التعجب مجاز مُرسل في التركيب"⁽²⁾؛ فإيراد الأمر

بيان أفعال
الطَّاعين
بالتفصيل
الواضح المبين

الأمور العجيبة
يُستفهم عنها
كالأمور المجهولة
الغريبة

(1) الهري، حقائق الروح والريحان: 32 / 160.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 446.

المُسْتَغْرَبَ والعَجِيبَ بهيئةِ السَّوَالِ عنه دالٌّ على أَنَّ ذلك الأمرَ من غرابته استُجْهِلَ واستصعبَ صدوره؛ فاستحقَّ أَنْ يُسَالَ عنه تَتَبُّتًا مِنْ وقوعه.

وحدّد الرّازيَّ وجوهَ التّعجبِ من فعلِ أبي جهلٍ النّاهي عن الصّلاة بقوله: "وَوَجَّهَ التَّعْجِبَ فِيهِ أُمُورٌ؛ أَحَدُهَا: أَنَّهُ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ أَعِزِّ الْإِسْلَامَ إِمَّا بِأَبِي جَهْلٍ بَيْنَ هِشَامٍ أَوْ بَعْمَرَ، فَكَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ لَهُ: كُنْتُ تَظُنُّ أَنَّهُ يَعْزُّ بِهِ الْإِسْلَامُ، أَمِثْلُهُ يَعْزُّ بِهِ الْإِسْلَامُ، وَهُوَ يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى! وثانيها: أَنَّهُ كَانَ يُلَقَّبُ بِأَبِي الْحَكَمِ، فَكَأَنَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: كَيْفَ يَلِيقُ بِهِ هَذَا اللَّقَبُ وَهُوَ يَنْهَى الْعَبْدَ عَنْ خِدْمَةِ رَبِّهِ، أَيُوصَفُ بِالْحِكْمَةِ مَنْ يَمْنَعُ عَنْ طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَيَسْجُدُ لِلْأَوْتَانِ! وثالثها: أَنَّ ذَلِكَ الْأَحْمَقَ يَأْمُرُ وَيَنْهَى، وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْغَيْرِ طَاعَتُهُ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَالِقٍ وَلَا رَبٍّ، ثُمَّ إِنَّهُ يَنْهَى عَنْ طَاعَةِ الرَّبِّ وَالْخَالِقِ، أَلَا يَكُونُ هَذَا غَايَةَ الْحِمَاقَةِ!" (1).

دلالة فعل (الرؤية) مادّة وصيغة:

عبّر النّظمُ الكريم بفعل (الرؤية) ماضياً في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾؛ للدلالة بصيغته على وقوع الفعل بشكلٍ مقطوع به حتّى إنّ صار مرئياً ومعلومًا لكلِّ راءٍ وناظرٍ، وليس عليك إلا أن تتمدّد بصرَكَ أو تتوجّه إليه بقلبك فتعلمه وتراه، والدلالة بمادّته على الرؤية العلميّة أو البصريّة، قال ابن عاشور: "والرؤية علميّة، والمعنى: أعجب ما حصل لك من العلم ﴿الَّذِي يَنْهَى﴾ عبداً إذا صلى"، ويجوز أن تكون الرؤية بصريّة؛ لأنّها حكاية أمرٍ وقع في الخارج" (2)، ولا يخفى أنّ التّعجب من الأمر المبصر أوضح، إذ تحوّل النهي عن الصّلاة من كونه معلوماً مُدرَكًا بالعقل إلى

أفعال الطُّغاة
محسوسة لأنّها
سيئةٌ ومنحوسةٌ

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32 / 222.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30 / 447.

كونه محسوساً مُشاهداً بالبصر، وذلك أدعى للتعجب وأوضح في الاستغراب.

دلالة الكناية في ﴿أَرَعَيْتَ﴾:

كنى النظم القرآني بقوله تعالى: ﴿أَرَعَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾ عن طلب الإخبار، ولذا قال الزمخشري: "ومعناه أخبرني عن من ينهى بعض عباد الله عن صلاته"⁽¹⁾، والمراد هنا: كناية؛ فإن الرؤية قلبية أو بصرية سبب للإخبار عن المرئي والمعلوم؛ فأريد بالاستفهام عن الرؤية الاستخبار عن متعلقها كناية⁽²⁾، وإنما عدل النظم عن الإخبار إلى الرؤية؛ للدلالة على أن ذلك الإخبار حق وصدق؛ لأنه مبني على رؤية وعلم، ولذا كانت الكناية برهانية وإثباتية لصدق الإخبار، ومع ذلك فالإخبار على سبيل التعجب؛ إذ المولى عالم به، ورجح الهرري من دلالة الكناية كون الرؤية بصرية بقوله: "والرؤية هنا بصرية، وهي تتعدى إلى مفعولين؛ لأنها بمعنى (أخبرني)"⁽³⁾.

صدق الإخبار لما
شاهد كالتَّهَار

تحديد مرجع المخاطب في ﴿أَرَعَيْتَ﴾:

عبر النظم الكريم عن فاعل الرؤية بضمير المخاطب في قوله تعالى: ﴿أَرَعَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾؛ للدلالة به على كل من يصلح أن يشاهد ومن يتأتى منه النظر والعلم؛ فإنه يُخبر عما يشاهده ويعلمه؛ وفي ذلك دلالة على أن هذا النهي عن الصلاة من الطاغية قد صار أمراً معلوماً ومشهوراً وذائعا بحيث كل من ينظر يعلم بصحته فيُخبر به، ويدخل النبي ﷺ دُخولاً أولياً في ذلك العموم؛ لأنه المخاطب أولاً وبالذات، ومع كون النهي عن الصلاة أمراً معلوماً، لكنه أمر غريب ومُستعظم يُثير العجب والغربة من ممارسته، فيستفهم عن

اشتهاز الأمر
الغريب لا
يعني أنه ليس
بمستعظم
عجيب

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/ 777.

(2) القنوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 357.

(3) الهرري، حقائق الروح والريحان: 32/ 160.

وقوعه ويطلب الإخبار عنه، والغرض التعجب والاستغراب، ولذا قال الهري: "والاستفهام لتعجب المخاطب، وهو النبي ﷺ، وكل من يتأتى منه الرؤية"⁽¹⁾، وجزم الطيبي بأن مرجع الخطاب العموم، وهو غير الناهي عن الصلاة والمنهي عنها بقوله: "الواجب أن يكون المخاطب بقوله: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ غير النبي وغير الكافر، لقوله: "أخبرني عمّن ينهى بعض عباد الله"، فإن الناهي والمنهي خارجان عن مورد الخطاب، فكأنه تعالى يجعل الغير حاكماً بين أهل الحق وأهل الباطل، ويهضم من حق أهل الحق، ويقول: أيها الحاكم، أخبرني عمّن يزعم أنه على الحق"⁽²⁾، وهو ما توّكأ عليه ابن عاشور بقوله: "والخطاب في ﴿أَرَأَيْتَ﴾ لغير معين"⁽³⁾، واعتمده القنوني بقوله: "والخطاب لغير معين؛ أي: لكل من يصلح لأن يخاطب؛ تنبيهاً على كمال شناعتها بحيث ينبغي أن يراها كل من يتأتى له الرؤية، أو للإيدان بكمال ظهورها بحيث يراها كل من يصلح للرؤية والإخبار؛ فيكون ضمير الخطاب مجازاً مرسلاً بذكر المقيد وإرادة المطلق ثم إرادة المقيد الآخر وهو مخاطب غير معين، وإن هذا الكلام من قبيل الكلام المنصف المسكت للخصم المشاغب"⁽⁴⁾.

دلالة تحديد مفعولي ﴿أَرَأَيْتَ﴾:

اختلف المفسرون في تحديد مفعولي ﴿أَرَأَيْتَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾؛ فذهب الجميع إلى أن مفعوله الأول هو الموصول ﴿الَّذِي يَنْهَى﴾، ورأى الزمخشري أن مفعوله الثاني هو الجملة الشرطية ﴿إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾ أو أمر بالتقوى، فهما في

بين الشرط
والاستفهام
تأليف عناصر
الكلام

(1) الهري، حقائق الروح والزيجان: 32 / 160.

(2) الطيبي، فتوح الغيب: 16 / 516.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 447.

(4) القنوني، حاشية على تفسير البضاوي: 20 / 357.

مَوْضِعِ الْمَفْعُولِينَ⁽¹⁾، وَرَدَّ أَبُو حَيَّانُ كَوْنَ جُمْلَةِ الشَّرْطِ مَفْعُولًا ثَانِيًا، وَرَأَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَّ فِي أَمْثَالِ هَذَا التَّرْكِيبِ جُمْلَةٌ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَهِيَ مَتَوَفِّرَةٌ هُنَا، وَلِذَا حُذِفَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْمَذْكُورِ عَلَيْهِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾⁽²⁾.

وَالَّذِي يَبْدُو أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا ثَانِيًا؛ إِذْ ﴿الَّذِي يَنْهَى﴾ يَصِحُّ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بِ﴿إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾⁽³⁾ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى﴾ عَلَى سَبِيلِ التَّعْجِيبِ، كَمَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِأَنَّهُ سَيَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يَرَى عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيرِ، وَمَالَ ابْنُ عَاشُورَ إِلَى رَأْيِ أَبِي حَيَّانَ⁽³⁾.

سُرُّ التَّعْبِيرِ بِالْمَوْصُولِ ﴿الَّذِي﴾ بَدَلَ الْعَلَمِ:

عَدَلَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ عَنْ ذِكْرِ النَّاهِي عَنِ الصَّلَاةِ بِاسْمِهِ الْعَلَمِ إِلَى الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى صَوْنِ اللِّسَانِ وَالنَّظْمِ عَنْ أَسْمَاءِ أَهْلِ الطُّغْيَانِ؛ لَشِدَّةِ قُبْحِ مَا يَفْعَلُونَهُ مِنْ أَعْمَالٍ، وَلِلْإِشَارَةِ بِالْمَوْصُولِ وَصَلَتِهِ إِلَى هَوَانِهِ وَوَقَاحَةِ فِعْلِهِ، وَلِدَفْعِ إِرَادَةِ الْخُصُوصِ بِإِثَارِ اللَّفْظِ الصَّالِحِ لِكُلِّ مَنْ يَتَّصِفُ بِهَذَا الْعَمَلِ الشَّنِيعِ.

دَلَالَةُ الْاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ فِي ﴿يَنْهَى﴾:

اسْتَعَارَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ النَّهْيَ لِلْمَنْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾؛ إِذْ شَبَّهَ مَنْعَهُ الْعَبْدَ مِنَ الصَّلَاةِ لِلَّهِ تَعَالَى بِالنَّهْيِ؛ بِجَامِعِ عَدَمِ التَّحَقُّقِ وَالْحُصُولِ فِي كُلِّ، وَالْغَرَضُ مِنَ الْاسْتِعَارَةِ تَصْوِيرُ شِدَّةِ اسْتِكْبَارِ ذَلِكَ الطَّاغِيَةِ حَتَّى إِنَّهُ يَأْمُرُ وَيَنْهَى؛ إِذْ قِيَامُهُ بِالْمَنْعِ وَرَغْبَتُهُ بِالْبَطْشِ صَارَتْ كَالنَّهْيِ الَّذِي يَلْزَمُ الْمُنْهَى وَالْمَنْعُ مِنَ الْفِعْلِ الْإِلْتِزَامُ بِهِ، وَذَلِكَ تَعْبِيرٌ عَنْ شِدَّةِ وَقَاحَةِ مَا يَصْنَعُ وَقُبْحِهِ، فِي

صَوْنِ اللِّسَانِ
عَنْ ذِكْرِ أَسْمَاءِ
أَهْلِ الطُّغْيَانِ

عَطْرَسَةُ الطُّغَاةِ
تَزَيَّنَ لَهُمْ
التَّحَكُّمُ فِي
الْعِبَادِ

(1) الرَّمْخَشَرِيُّ، الْكَشَافُ: 4 / 778.

(2) أَبُو حَيَّانَ، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: 10 / 510.

(3) ابْنُ عَاشُورَ، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ: 30 / 446.

حين رأى القنويّ أنّ "﴿يَنْهَى﴾" بمعنى (يمنع) لا النهي الحقيقي، استعارته عن التعريض والترهيب، والتعبير بالنهي إشارة إلى أنّه لا يقدر على المنع الحقيقي⁽¹⁾، ودليل الاستعارة ما ذكره ابن عاشور بقوله: "و﴿الَّذِي يَنْهَى﴾ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ أُريدَ بِهِ (أَبُو جَهْلٍ)؛ إِذْ قَالَ قَوْلًا يُريدُ بِهِ نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ فِي نَادِيهِ: لَئِنْ رَأَيْتُ مُحَمَّدًا يُصَلِّيَ فِي الْكَعْبَةِ لِأَطَانٍ عَلَى عُنُقِهِ؛ فَإِنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ أَنْ يَبْلُغَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَهُوَ تَهْدِيدٌ يَتَضَمَّنُ النَّهْيَ عَنْ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ نَهَاهُ مَشَافَهَةً"⁽²⁾، والتَّهْدِيدُ صُورَةٌ مِنْ صُورِ الْمَنْعِ.

دلالةُ العُدولِ إلى صِبْغَةِ الْمُضَارِعِ ﴿يَنْهَى﴾:

عدَلَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ عَنِ الْفِعْلِ الْمَاضِي إِلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرَعَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾ ولم يَقُلْ: (نَهَى)؛ للدَّلالةِ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ؛ اسْتِحْضَارًا لِلصُّورَةِ الْقَبِيحَةِ، وَكَأَنَّهَا تَحْدُثُ الْآنَ وَفِي كُلِّ أَزْمَنَةٍ خِطَابِ الْقُرْآنِ؛ تَبْشِيرًا لِذَلِكَ الْإِجْرَامِ وَرَدْعًا لِكُلِّ الطُّغَاةِ اللَّئَامِ، قَالَ الْقُنَوِيُّ: "والتَّعْبِيرُ بِالْمُضَارِعِ؛ لاسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ الْبَدِيعَةِ الدَّالَّةِ عَلَى شِدَّةِ شَكِيمَةِ النَّاهِي"⁽³⁾؛ كَمَا يَدُلُّ الْمُضَارِعُ بِصِغَتِهِ عَلَى اسْتِمْرَارِ ذَلِكَ الطَّاغِيَةِ بِالنَّهْيِ وَالْمَنْعِ مِنَ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ.

دلالةُ جُمْلَةِ الصَّلَةِ ﴿الَّذِي يَنْهَى﴾:

آثَرَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ التَّعْبِيرَ بِالْمَوْصُولِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرَعَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾؛ للدَّلالةِ عَلَى: "كَمَالِ التَّقْيِيحِ لِحَالِهِ بِمَضْمُونِ صَلَةِ لَا قُبْحَ فَوْقَهَا"⁽⁴⁾، كَمَا تَدُلُّ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ عَلَى حُدُوثِ ذَلِكَ النَّهْيِ

تصويرٌ للشاهد
الماضية لتذكير
المخاطبين في
الأزمة الحاضرة
والمستقبل

قُبْحُ السَّرِيرَةِ
يَقْتَضِي الصَّدَّ
عَنِ الطَّرِيقِ
الْقَوِيْمَةِ

(1) القنويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 357/ 20.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 446/ 30.

(3) القنويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 354/ 20، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 447/ 30.

(4) القنويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 354/ 20.

على سبيل الاستمرار؛ كراهيةً من الطاغية لذلك العمل الصالح؛
وتصويراً لجرمه الشديد وقباحة تصرفه الشنيع.

سُرْ حَذْفِ الْمُتَعَلِّقِ بِ: ﴿يَنْهَى﴾:

حَذَفَ النَّظْمُ الْكَرِيمَ الْمُتَعَلِّقَ بِالْفِعْلِ ﴿يَنْهَى﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرَأَيْتَ
الَّذِي يَنْهَى﴾؛ لِدَلَالَةِ الظَّرْفِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ عَنْهُ⁽¹⁾، وَالتَّقْدِيرُ: (يَنْهَى عَبْدًا عَنْ
صَلَاتِهِ إِذَا صَلَّى)، كَمَا أَفَادَ الْحَذْفُ أَنَّهُ لَا يَكْتَفِي بِالنَّهْيِ عَنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ
وَحَدَّهَا، بَلْ يَصُدُّهُ وَيَمْنَعُهُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى مَكَانِ الصَّلَاةِ وَمُبَاشَرَةِ
أَسْبَابِهَا؛ فَإِنَّ كَانَ النَّهْيُ مُتَقَيِّدًا بِالظَّرْفِ فَلْيَقْيِدِ الْمَحْذُوفُ الْمُتَعَلِّقُ
بِالْمَكَانِ وَمُبَاشَرَةُ الْأَسْبَابِ الْمُوصِلَةِ لِلصَّلَاةِ، لَكِنَّ النَّظْمَ اقْتَصَرَ عَلَى فِعْلِ
(الصَّلَاةِ) وَجَعَلَهَا مَقْصَدَ النَّهْيِ؛ لِأَنَّهَا الْغَايَةُ مِنَ التَّوَجُّهِ لِلْمَكَانِ.

مِنْ شِدَّةِ
الطَّغْيَانِ
الْحِيلُولَةِ عَنْ
مُبَاشَرَةِ الْأَسْبَابِ
وَالْوُصُولِ
لِلْمَكَانِ

سُرْ عَدَمِ الْعُدُولِ فِي ﴿عَبْدًا﴾:

لَمْ يَعْدِلِ النَّظْمُ الْكَرِيمُ عِنْدَ التَّعْبِيرِ بِلَفْظِ ﴿عَبْدًا﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾؛ لِأَنَّ الْمُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ غَيْرُ الْمُخَاطَبِ بِ﴿أَرَأَيْتَ﴾؛
فَهُنَالِكَ ثَلَاثَةُ جَوَانِبٍ فِي النَّظْمِ؛ الْجَانِبُ الْأَوَّلُ عَمُومُ الْمُخَاطَبِينَ،
وَالْجَانِبُ الثَّانِي النَّاهِي، وَالْجَانِبُ الثَّلَاثُ الْمُنْهَى، وَقَدْ عَلِمَ الْجَانِبُ
الْأَوَّلُ وَهُوَ كُلُّ مَنْ يَتَأَتَّى مِنْهُ الْإِخْبَارُ لِيَكُونَ حَكَمًا مَنْصِفًا بَيْنَ جَانِبِ
النَّاهِي عَنِ عِبَادَةِ اللَّهِ وَجَانِبِ الْمُنْهَى الْمُطِيعِ لِلَّهِ، وَلِذَا لَا نَتَّفَقُ مَعَ
الْفَخْرِ الرَّازِيِّ بِأَنَّ النَّظْمَ عَدَلَ عَنْ (يَنْهَى) إِلَى ﴿عَبْدًا﴾؛ لِأَنَّ
الْأَرْجَحَ فِي الْخِطَابِ إِرَادَةَ الْعَمُومِ مَا عَدَا النَّاهِيَّ وَالْمُنْهَى عَنْهُ، فِي
حِينَ جَوَّزَ ابْنُ عَاشُورِ اتِّحَادَ الْمَسْئُولِ وَالْمُنْهَى أَوْ دَخُولَ الْمُنْهَى فِي ضَمَنِ
عَمُومِ الْمَسْئُولِ، قَالَ: "وَعَدَلَ عَنِ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِضَمِيرِ الْخِطَابِ؛ لِأَنَّ
التَّعْجِيبَ مِنْ نَفْسِ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ بَقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ خُصُوصِيَّةِ
الْمُصَلِّي؛ فَشُمُولُهُ لِنَهْيِهِ عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْفَعَ"⁽²⁾.

الْقَوْلُ بِالْعُدُولِ
لِاتِّحَادِ الْمُنْهَى
وَالْمَسْئُولِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 447/30.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 447/30.

أشرف الأسماء
العبودية لما فيها
من الخضوع
للألوهية

دلالة العُدول عن اسم العلم إلى اسم الجنس:

عدل النظم الكريم عن الاسم العلم للنبي الكريم ﷺ إلى اسم الجنس النكرة ﴿عَبْدًا﴾ في قوله تعالى: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾؛ للدلالة على الفرق بين (النَّاهي والمنهي)؛ فقد عبّر عن النَّاهي بجملة الصلة الفعلية الدالة على التجدد والحدوث، وعبّر عن المنهي بالاسم الدال على الثبوت؛ فذكر الأول بما اشتهر به وبما كان يفعله، وذكر النبي الكريم ﷺ بما ثبت له، وقد بين الفخر الرازي دلالات التكرير بقوله: "التَّكْرِيرُ فِي ﴿عَبْدًا﴾ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ كَامِلًا فِي الْعُبُودِيَّةِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ عَبْدٌ لَا يَفِي الْعَالَمُ بِشَرْحِ بَيَانِهِ وَصِفَةِ إِخْلَاصِهِ فِي عُبُودِيَّتِهِ، كَمَا أَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الدَّمِّ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ هَذَا دَابُّهُ وَعَادَتُهُ فَيَنْهَى كُلَّ مَنْ يَرَى، وَأَنَّهُ تَفْخِيمٌ لِّشَأْنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: إِنَّهُ مَعَ التَّكْرِيرِ مُعَرَّفٌ"⁽¹⁾.

دلالة الاحتباك:

عبّر النظم بأسلوب (الاحتباك) في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ① عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾؛ إذ ذكر الطاغية بفعله وهو النهي عن الصلاة، وذكر المنهي بلفظ (العبد)؛ فيكون قد حذف من الأول العبودية بدلالة الثاني، وحذف من الثاني النهي عن طاعة غير الله بدلالة الأول، وسرُّ ارتكابه عدم نسبة عبودية النَّاهي عن الصلاة لله تعالى كراهية له، فاقصر على النهي وإن كان عبداً من العبيد، واقتصر في الجانب الثاني على العبودية والطاعة لله تعالى، وترك النهي عن طاعة غيره؛ لأنَّ فعله أدلُّ من النهي القولي.

دلالة ﴿إِذَا﴾ والغرض منها:

عبّر النظم الكريم بالظرف ﴿إِذَا﴾ في قوله تعالى: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾؛ الدالة وضعا على الظرف الزماني الاستقبالي، مع تضمينها

العبودية منحة
ربانية

الطغيان
الشديد
بالتَّهْجُمِ على
المصلي المجيد

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 32/ 222.

معنى الشرط استعمالاً، فقد أضيفت لشرطها ﴿صَلَّى﴾ ونُصبت بجوابها الدال عليه ﴿يَنْهَى﴾؛ وفائدة التقييد بالطرفية الدلالة على أن الطاغية يشرع في المنع والتهديد عند إرادة الصلاة والتوجه إليها والقيام بأفعالها؛ فيكون نهيه حركة إنجازية وفِعلاً حسيّاً؛ لأنَّ الصلاة أفعالٌ حسيّةٌ، فالنهي المتقيّد بها يكون فعلاً مُضادّاً لإقامتها، وليس مجرد قولٍ يشتمل على النهي، وأنَّ محطَّ انصبابِ النهي للعبد في ذلك الطرف، فتكون إرادة الصلاة هي الدافع للنهي دون شيءٍ آخر، كما تدلُّ (إذا) الشرطية الطرفية على تحقق وقوع الشرط بخلاف (إن)، فيكون تصويراً فعليّاً وقوعياً لكلٍّ من الصلاة والمنع منها معاً.

دلالة ﴿صَلَّى﴾ مادةً وصيغةً:

عبّر النظم الكريم بالفعل ﴿صَلَّى﴾ ماضياً في قوله تعالى: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾؛ للدلالة بصيغته على وقوع فعل الصلاة وتحققه بشكلٍ مقطوعٍ به، واستفيد من استمرار النهي وتجديده تجدد فعل الصلاة واستمرار أدائها منه ﷺ، كما يفيد التضعيف الكثرة في الفعل مع الدوام على الأداء، وبمادته على تلك الحقيقة الشرعية من القيام والركوع والسجود لله تعالى وحده، ممّا لم تكن قريش تعرفه في صلاتها القائمة على المكاء والتصدية عند البيت العتيق.

سرُّ الاختصار على النهي عن فعل الصلاة:

اقتصر النظم الكريم على نهى الطاغية عن فعل (الصلاة) في قوله تعالى: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾؛ للدلالة على أنها رأس العبادات الإسلامية الظاهرة، بخلاف غيرها من العبادات (الزكاة والصوم)؛ كما أنَّ الصلاة بحركاتها تشتمل على الدعوة إلى الله تعالى بطاعته قياماً بين يديه، وركوعاً وسجوداً لعظمته، وذكرًا لجلاله المتوحد، فتكون دالةً على التوحيد الذي يكرهه الطُغاة ويشتمنون منه.

كثرة الصلاة
استغراق في
محبّة الله

إقامة الصلاة
الإسلامية شعار
للملة التوحيدية

دلالة حذف المتعلق بـ ﴿صَلَّى﴾:

التَّوَجُّهُ لِه سُرُّ
اشْمِزَاذِ الطَّغَاةِ

حذف النظم الكريم المتعلق بالفعل ﴿صَلَّى﴾ في قوله تعالى: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾؛ وتقديره: (لله)؛ بقرينة المفعول الثاني الآتي في قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾، وبهذا التقدير أدركنا أن هذا الطاغية كان ينهى عن الصلاة لقصد الله تعالى بها دون الأصنام.

دلالة تكرار ﴿أَرَعَيْتَ﴾ الثانية:

تَوَالِي التَّعْجِيبِ
لَمَزِيدٍ مِنَ التَّوَكِيدِ

كرّر النظم الكريم لفظ ﴿أَرَعَيْتَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَرَعَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾؛ للدلالة على مزيدٍ من التعجب والتوكيد، وذلك لأن ﴿أَرَعَيْتَ﴾ كلمة تعجب من حال، تُقال للذي يعلم أنه رأى حالاً عجيباً؛ وعند تكرارها والسؤال بها عن الحال دلالة على مزيدٍ من الاستغراب لأفعال الطاغية، فالهمزة فيه - كما تقدّم - للاستفهام التعجبي والاستغرابي، وفعل الرؤية إما بمعنى (الإبصار أو العلم)، وتجاوز فيهما عن (الإخبار)، والمعنى: أخبرني أيها المخاطب وكل من يتأتى له العلم والرؤية والإخبار إخباراً على سبيل التحقق والتثبت من صدور ذلك الأمر المستغرب؛ استعظماً له واستغراباً لوقوعه، بقي أن الخلاف في تحديد مرجع ضمير المخاطب في ﴿أَرَعَيْتَ﴾ الثانية أهو عامٌ أو خاصٌّ بالنبي ﷺ، والذي نميل إليه أن الخطاب من خطاب العام؛ الذي لا يدخل فيه الناهي والمنهي عنه؛ ليكون التعجب شاملاً لكل من يتأتى له العلم والرؤية مع تحقيق الإنصاف في الحكم بين الفريقين المتحاجين.

تحديد مفعولي ﴿أَرَعَيْتَ﴾ الثانية:

الإيجاز في الكلام
والاستغناء
بدلالة المقام

حذف النظم الكريم مفعولي ﴿أَرَعَيْتَ﴾ الثانية في قوله تعالى: ﴿أَرَعَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾؛ لدلالة ما تقدّم وتأخر عليه؛ فعلى رأي الزمخشري يكون المفعولان هما الموصول المتقدم ﴿الَّذِي يَنْهَى﴾ مع

جملة الشرط وجوابها، وهي قوله: ﴿إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى ۝ أَوْ أَمَرَ
بِالتَّقْوَى ۝ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ۝ أَلَمْ يَعْلَمِ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ۝﴾، وعلى
رأي أبي حيان يكونان الموصول المتقدم ومدلول جملة الاستفهام:
﴿أَلَمْ يَعْلَمِ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ۝﴾، والغرض من حذف المفعولين الإيجاز
والاكتفاء بالمذكور الدال على المحذوف.

سر التعبير بلفظ ﴿إِنْ﴾ والغرض منها:

عبر النظم الكريم بـ﴿إِنْ﴾ الشرطية في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ
كَانَ عَلَى الْهُدَى ۝﴾؛ للدلالة على تعليق حصول الجواب بحصول الشرط؛
أي: يتحقق الجزاء على أفعال الطاغية إِنْ كَانَ في نهيه عن الصلاة
على الهدى، أَوْ كُنْتَ أَيُّهَا النَّبِيُّ العظيم على الهدى والأمر بالتقوى،
والتعليق بـ﴿إِنْ﴾ الشرطية دُونَ (إِذَا) يُرْسَحُ كَوْنُ المراد بالضمير في
﴿كَانَ﴾ هو الناهي عن الصلاة، وَذُكِرَتْ على سبيل الاحتمال العقلي
ليس إلا، ويمكن أن تكون مُرْسَحَةً لكون الضمير عائداً إلى النبي ﷺ؛
بناءً على إرادة هُضَمِ الحق عند إرادة النصفة في الحكم.

نكتة التعبير بالفعل الناقص ﴿كَانَ﴾:

عبر النظم الكريم بالفعل الناقص ﴿كَانَ﴾ في قوله تعالى:
﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى ۝﴾؛ ولم يقل: (إِنْ اهْتَدَى)؛ للدلالة على
التمكن والثبات من الهداية، ولذا أثر التعبير بلفظ (الوجود) المنبئ
عن تحقق الاهتداء ووجوده وثبوته.

تحديد مرجع اسم ﴿كَانَ﴾ والغرض منه:

اختلف المفسرون في تحديد مرجع اسم ﴿كَانَ﴾ الغائب في قوله
تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى ۝﴾ على قولين؛ أولهما: أنه عائداً إلى
الطاغية الناهي عن الصلاة، وَيُرْجَحُهُ عدم التفكيك في الضمائر
لمدخلات ﴿أَرَأَيْتَ﴾ الثلاث، فهو الناهي تحققاً، والكائن على الهدى

النَّظَرُ فِي الْمَعْنِينَ
يَسْتَدْعِي جَوَازَ
الْأَمْرَيْنِ

افتراض
الاهتداء على
سبيل التحقق
والانتماء

تعهد
الاحتمالات
وأثره في تنوع
الدلالات

والأمر بالتقوى افتراضاً، والمكذب والمتوليّ تحققاً. وثانيهما: أنه عائدٌ إلى النبي ﷺ أو مطلق العبد المنهي، وهو وإن تناسب مع ظاهر الشرط من قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى ۖ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى﴾ لكنه مؤدٌّ إلى تفكيك الضمائر، ولذا مشى الرّمخشري على نسقٍ واحدٍ في إرجاع الضمائر إلى النّاهي، وهو متناسبٌ مع المفعول الثاني وجواب الشرط من قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾، والمعنى على التوجيهين: "وأخبرني يا مَنْ له أدنى تمييزٍ إنْ كَانَ النّاهي لِمَنْ يُصَلِّي على طريقةٍ سويّةٍ فيما ينهي عنه من عبادة الله تعالى، أو كان أمراً بالمعروف والتّقوى فيما يدعو إليه من عبادة الأصنام كما يزعم، أو كان على التّكذيب للحق، والتّولي عن الدين الصّحيح؛ ألم يعلم هذا الطّاغي الفاجر بأنّ الله يراه؟! فيجزيه على حسب ذلك، وقيل: أخبرني إنْ كان هذا العبد المصلي - وهو النبي ﷺ الذي تنهاه عن الصّلاة - صالحاً مهتدياً في قوله وفعله؛ كيف تزجره وتنهاه، فما أبلهك أيّها الغبي الذي تنهى مَنْ هذه أوصافه عن الصّلاة" (1).

دلالة الاستعارة التبعيّة في حرف الجرّ ﴿عَلَى﴾:

استعار النّظم الكريم حرف الجرّ ﴿عَلَى﴾ في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾؛ للدلالة على التّمكّن والاقتران من الهداية، إذ شبّه النّظم الملتصّق بالهدى المعبر عنه بـ (الباء) بالمستعلي على الشّيء بجامع الارتباط بكلّ، والغرض من الاستعارة التبعيّة الدلالة على الاقتدار في الهدى على سبيل الفرض إنْ كان الضمير للنّاهي، أو على سبيل التّحقّق والوقوع إنْ كان الضمير للمنهى عن الصّلاة.

دلالة تعريف ﴿الْهُدَى﴾ بـ (أل):

عرّف النّظم الكريم لفظ ﴿الْهُدَى﴾ بـ (أل) في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾؛ للدلالة على الجنس المفيد للكمال؛

الاستعلاء
للمجازي متناسق
مع الفرضي
والوقوعي

إرادة الجنسية
تناسق مع
الاستعارة
التبعيّة

(1) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10 / 1970.

مبالغة في تصوير الاهتداء، بحيث لم يبق من ماهية الهدى شيء إلا وتمكن منه واقتدر عليه؛ فإن كان الضمير راجعاً للنهي فإسناد الهدى له على سبيل التهكم، بخلاف ما لو كان الضمير راجعاً إلى المنهي فإنه مدح لتحقيقه فيه.

بقي أن المراد بـ ﴿الْهَدَى﴾ بقرينة المقابلة بـ (التقوى) الإيمان والتوحيد المتعلق بأعمال القلوب، فالتقوى الأعمال المتعلقة بالجوارح التي يتقوى بها غضب الله تعالى أو عذابه.

دلالة الاستعارة الكنيّة في ﴿الْهَدَى﴾:

شبه النظم الكريم ﴿الْهَدَى﴾ في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهَدَى﴾ بشيء يستعلى ويجلس عليه، ثم حذفه وأبقى من خواصه ولوازمه حرف الاستعلاء ﴿عَلَى﴾، والغرض من الاستعارة المبالغة في تحصيل الاهتداء، مع تشخيص الهداية حتى تكون أمراً حسياً يقرب للذهن إدراكه، ولا يبعد أن يكون التركيب من قوله: ﴿كَانَ عَلَى الْهَدَى﴾ استعارة تمثيلية؛ بتشبيه حال المتمكن من جسم جالساً عليه بحال المتمكن في باب الاهتداء.

سر التعبير بـ ﴿أَوْ﴾ والغرض منها:

عطف النظم الكريم بلفظ ﴿أَوْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى﴾؛ للدلالة على الجمع والارتباط بين كون النّاهي والمنهي على هدى، وكونهما أمرين بالتقوى، وسر التعبير بـ ﴿أَوْ﴾ أن النّاهي عن الصلاة كان ينهى عنها لكونها في النية متوجّهة لله دون الأصنام، وهذا جانب عقدي، فيكون الاهتداء مشيراً إلى سر اعتراضه على الصلاة، وهو كونها لله تعالى، والأمر بالتقوى مشير إلى نهيه عن خصوص فعل الصلاة بشكلها الإسلامي وحركاتها المعروفة، وهذا إن كان الضمير في ﴿كَانَ﴾ راجعاً إلى النّاهي، وأمّا إن كان راجعاً إلى النبي ﷺ، فكونه على هدى متعلّقاً بتوجهه لله دون الأصنام،

تشخيص
المعنويات
لتكون مدركة
كالحسيات

اهتداء النّاهي
متعلّق بالنية
وأمره بالاتّقاء
متعلّق بالسّجّية

وكونه أمراً بالتقوى في حركاته الخاشعة في الصلاة، بناءً على أن الأمر يتحقق بالفعل كما يتحقق بالقول.

دلالة فعل (الأمر) مادةً وصيغةً:

عبّر النظم الكريم بفعل (الأمر) ماضياً في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى﴾؛ للدلالة على تحقق وقوع الأمر منه وصدوره بشكلٍ مقطوع به على سبيل القطع دون الفرض والاحتمال، وليدل بمادته - إن كان ضمير ﴿كَانَ﴾ للنهي - على أنه كان بنهيهِ عن الصلاة يأمر قولياً بالتقوى، أي: ترك الصلاة على سبيل الاستغراب، والذي يرجح أن النهي يأمر بالتقوى من خلال النهي عن الصلاة يراد به الأمر الفعلي وهو المنع أو التهديد اللساني، وأمّا إن كان ضمير ﴿كَانَ﴾ عائداً إلى المنهي عن الصلاة فإن المراد بالأمر هو فعله للصلاة؛ إذ الأمر يُستفاد من الفعل والمداومة عليه، فيكون ﴿أَمَرَ﴾ مُستعاراً استعارةً تصريحيةً لـ (منع أو فعل).

سرّ التّغايير بين الاسميّة والفعليّة في ﴿الْهَدَى﴾ و﴿أَمَرَ﴾:

عبّر النظم الكريم بـ (الاسم والفعل) في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ عَلَى الْهَدَى ۝ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى﴾؛ للدلالة على الفرق بين الاعتقادي والعملي؛ إذ الاعتقاد أمرٌ ثابت في النفس، في حين أن الأمر بالخير والنهي عن الشر أمرٌ متعلّق بجانب العمل، فاختار لما هو أمرٌ نفسيّ عقديّ ثابت وراسخ الاسم الدالّ على الثبوت والدوام، في حين اختار للأمر بالعمل والتقوى الفعل؛ لكونه دالاً على الحركة والحدوث.

دلالة (الباء) في ﴿بِالتَّقْوَى﴾ مع حذف المأمور:

عبّر النظم الكريم بـ (الباء) في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى﴾؛ للدلالة على تعدية الأمر إلى التقوى، فتصير التقوى مأموراً بها، وحقّق معنى التعدية الاحتراز عن الأمر بغير التقوى، وحذف النظم المأمورين وهم (الناس)؛ لأنّ التركيز منصّب على الأمر والمأمور به

الأوامر الفعلية
بالمنع عن الصلاة
الضرورية

التعبير عن
الثابت بالهيئة
الاسمية وعن
المتجدد بالهيئة
الفعلية

التركيز على
الأمر ونوعه دون
المأمور وموقفه

دُونَ الْمَأْمُورِينَ؛ إِذْ مَوْطِنُ الْاسْتِغْرَابِ مِنْ كَوْنِ النَّاهِي بِنَهْيِهِ مَهْدِيًّا
وَأَمْرًا، أَوْ مِنْ كَوْنِ الْمَنْهِي مُلَازِمًا لِلْهَدَايَةِ وَالْأَمْرِ بِالتَّقْوَى.

دلالة التعريف ب(أل) في ﴿بِالتَّقْوَى﴾:

عَرَّفَ النَّظْمُ الْكَرِيمَ لَفْظَ ﴿بِالتَّقْوَى﴾ بـ(أل) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ
أَمَرَ بِالتَّقْوَى﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْجِنْسِ وَالْحَقِيقَةِ؛ فَيَكُونُ النَّاهِي بِنَهْيِهِ
عَنِ الصَّلَاةِ قَدْ أَمَرَ بِجِنْسِ التَّقْوَى وَحَقِيقَتِهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَبَالِغَةِ
وَالْتَهْكُمِ، أَوْ يَكُونُ الْمَنْهِيُّ قَدْ أَمَرَ بِحَقِيقَةِ التَّقْوَى وَمَاهِيَّتِهَا عَلَى سَبِيلِ
الْمَدْحِ وَالْإِكْرَامِ.

تَقْوَى النَّاهِي
تَهْكُمُ وَتَقْوَى
الْمَنْهِي تَمْكُنُ

دلالة تكرار ﴿أَرَعَيْتَ﴾ الثالثة:

كَرَّرَ النَّظْمُ الْكَرِيمَ لَفْظَ ﴿أَرَعَيْتَ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرَعَيْتَ إِنْ
كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّوَكُّيدِ لِلْاسْتِغْرَابِ وَالتَّعْجِيبِ مِنْ أَعْمَالِ
هَذَا النَّاهِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَيُطْلَبُ مِنْ كُلِّ مَنْ يَتَأَتَّى مِنْهُ الْإِخْبَارُ بَعْدَ
الرَّؤْيَةِ وَالْعِلْمِ أَنْ يُخْبِرَ عَنْ شَأْنِهِ فِي التَّكْذِيبِ لِلَّهِ تَعَالَى وَالتَّوَلَّى عَنْ
طَرِيقِهِ وَأَوَامِرِهِ، فَالْهَمْزَةُ لِلْاسْتِفْهَامِ التَّعْجِيبِيِّ، وَالرَّؤْيَةُ الْبَصَرِيَّةُ
أَوْ الْعِلْمِيَّةُ مَكْنًى بِهَا عَنِ الْإِخْبَارِ، وَطَلَبُ الْإِخْبَارِ أُرِيدَ التَّعْجِيبُ مِنْ
النَّاهِي وَأَفْعَالِهِ لَغَرَابَتِهَا وَقُبْحِهَا، فَكَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَتَبَيَّنَ مِنْهَا وَأَنْ
يُقِيمَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِ، وَيُثَبِّتَ لِأَهْلِ الْحَقِّ حُكْمَ الْمُنْصَفِينَ الْمُخَاطَبِينَ فِي
ذَلِكَ النَّاهِي وَأَفْعَالِهِ وَشُؤُونِهِ.

اسْتِعْظَامُ الْأَمْرِ
الْغَرِيبِ دَاعٍ
لِلْإِسْتِخْبَارِ عَنْهُ
كَالشَّانِ لِلرَّيْبِ

دلالة عدم التعاطف بين ﴿أَرَعَيْتَ﴾ الثالثة:

تَرَكَ النَّظْمُ عَطَفَ ﴿أَرَعَيْتَ﴾ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿أَرَعَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى ۖ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى ۖ أَرَعَيْتَ إِنْ كَذَّبَ
وَتَوَلَّى﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِقْلَالِ كُلِّ تَعْجِيبٍ وَاسْتِغْرَابٍ عَنِ الْآخَرِ؛ إِذْ
كُلُّ تَمْظَهْرٍ مِنْ تَمْظَهْرَاتِ هَذَا الطَّاعِيَةِ تَدْعُو لِلتَّثْبُتِ وَالْإِسْتِخْبَارِ
عَنْهَا لِشِنَاعَتِهَا، فَهُوَ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ، وَيَدْعُو لِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ ظَنًّا
أَنَّهُ عَلَى هُدًى، وَيَأْمُرُ بِالتَّقَرُّبِ لَهَا ظَنًّا أَنَّهَا تَقْوَى، وَيُكْذِّبُ بِالْآيَاتِ

اسْتِقْلَالُ الْجُمْلِ
لِشِنَاعَةِ الْمَوَاقِفِ
وَالصُّوَرِ

ويتولَّى عن رُؤية الحقيقة بالإقبالِ على الباطل، وكلُّ واحدةٍ من هذه الخلالِ استدعتِ الفصلَ بينَ هذه الاستغرابات والتَّعجيبات؛ ليقومَ الحَكَمُ المُنصفُ المُخاطَبُ بأسلوبِ العمومِ بإثباتِ صوابِ أهلِ الحقِّ ومنهجهم، وفسادِ رأيِ أهلِ الباطلِ وضلالِهِم.

تحديدُ مفعولي ﴿أَرَعَيْتَ﴾:

اختلفَ المفسِّرون في تحديدِ المفعولِ الثَّاني للفعلِ ﴿أَرَعَيْتَ﴾ الثَّالثِ أيضًا، وذلك في قولهِ تعالى: ﴿أَرَعَيْتَ إِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّى﴾؛ فذهبَ الزَّمَخْشَرِيُّ إلى أنَّ المفعولَ الأوَّلَ هو ما دلَّ عليه الموصولُ السَّابِقُ في قوله: ﴿الَّذِي يَنْهَى﴾، والمفعولُ الثَّاني الشَّرْطُ وجوابُهُ وهو قوله: ﴿إِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّى﴾ ❶ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾، في حين رأى أبو حَيَّان أنَّ الأوَّلَ هو الموصولُ السَّابِقُ أيضًا، وأمَّا المفعولُ الثَّاني فهو جملةُ الاستفهام، ولا مانعٌ من كونِ كلٍّ من الاثنين أنَّ يكونا خبرين عن النَّاهي عن الصَّلَاة.

دلالةُ ﴿إِنْ﴾، والغرضُ منها:

عبَّرَ النُّظْمُ الكريم بـ﴿إِنْ﴾ الشرطيَّة في قولهِ تعالى: ﴿أَرَعَيْتَ إِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّى﴾؛ للدَّلالة على تعليقِ حُصولِ الجزاء على أعمالِهِ، وتقرُّرها على تكذيبِهِ وتولِّيهِ وإعراضِهِ، وفي التَّعبيرِ بـ﴿إِنْ﴾ دون (إذا) دلالةٌ على مُنتهى الإنصاف في عرضِ شأنِ الفريقين؛ إذ يَسْتَخْبِرُ الحاكمُ في حالِ صُعودِ التَّكْذِيبِ والتَّوَلَّى عن الآياتِ الحَقَّةِ بطريقِ الاحتمالِ والشَّكِّ، مع أنَّ هذا الطَّاغية المستكبرَ قد مرقَّ في التَّكْذِيبِ، وأبعدَ في التَّوَلَّى والإعراضِ.

دلالةُ فعلِ (التَّكْذِيبِ) مادَّةً وصيغَةً:

عبَّرَ النُّظْمُ الكريم عن فعلِ (التَّكْذِيبِ) ماضياً في قولهِ تعالى: ﴿أَرَعَيْتَ إِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّى﴾؛ للدَّلالة على صُعودِ التَّكْذِيبِ على سبيلِ الفرضِ والاحتمالِ لتعلُّقه بـ﴿إِنْ﴾ الشرطيَّة، وفي ذلك العرضِ

النَّاهي عن الخيرِ
مُكْذَّبٌ، وَجَزَاؤُهُ
بعْدَ الجِسَابِ
مُرْعَبٌ

من شِدَّةِ العَذْلِ
تصوِيرُ التَّكْذِيبِ
بصورةِ المُحْتَمَلِ

الاستكْبَارُ على
الآيَاتِ دَاعٍ
لِلتَّكْذِيبِ في
المُعْجَزَاتِ

الاحتمالي مع تحقق وقوعه من النّاهي عن الصّلاة؛ ليكونَ الهضمُ لجانبِ الحقِّ، حتّى يتمكّنَ المخاطبُ الحاكمُ من الحُكم على الفريقين بكلِّ عدالةٍ وإنصافٍ.

وأفادَ التّضعيفُ دلالةَ المبالغة في ذلك التّكذيبِ المُحتملِ الصّدور، وإنْ كان واقعاً بدليلِ النّهي عن الصّلاة، وبدلُ التّكذيبِ بمادّته على نسبةِ كلامِ الغيرِ إلى الكذبِ ومُخالفةِ الواقع، وأريد به هنا جعلُ الغيرِ كاذباً مع رُؤيةِ الحقِّ والآياتِ البيّناتِ والدلائلِ الطّاهرات. ونلاحظُ في فعلِ «كَذَّبَ» دلالةَ المُسارعة على إطلاقِ التّكذيبِ قبل التأمّل في المعاني والمضامين والأبعاد، ولذا ضعّف النّظْمُ الفعلَ للدّلالة على الكثرة والمبالغة.

تغيّرُ الخطاب وتلوّنه بتفكيكِ الصّمائِر:

غَيَّرَ النّظْمُ الكريمُ الخطابَ من النّاهي إلى المنهّي ثمّ إلى النّاهي في قوله تعالى: «أَرَعَيْتَ الَّذِي يَنْهَى»... «أَرَعَيْتَ إِنْ كَانَ»... «أَرَعَيْتَ إِنْ كَذَّبَ»؛ إذ الضّمير في «يَنْهَى» للنّاهي المُكذّب قطعاً، في حينِ يحتملُ ضميرُ «كَانَ» رجوعه إلى النّاهي أو إلى المنهّي، وأمّا الضّمير في «كَذَّبَ وَتَوَلَّى» فإنّه راجعٌ إلى النّاهي قولاً واحداً⁽¹⁾، وفي التّلوّنِ للخطاب والتّغييرِ للأسلوبِ نوعٌ من التّشويقِ النّفسيّ والتّرويحِ لمزيدٍ من الإصغاءِ للمُخاطَب.

دلالة (الواو) في «وَتَوَلَّى»:

عَبَّرَ النّظْمُ الكريمُ بـ (الواو) في قوله تعالى: «أَرَعَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى»؛ للدّلالة على الجمعِ والافتتران بين (التّكذيبِ والتّولّي) للاتّحادِ العقليّ بينهما؛ والتّلازمِ بينَ حقيقتيهما؛ إذ التّكذيبُ وجعلُ الغيرِ كاذباً يلزمُ منهما التّولّي والإعراض والإدبارُ عن كلامِهِ وآيَاتِهِ

في التّغيير
ترويحٍ عن
النّفسِ وجمالٍ
في التّصوير

الطّغيانِ جامعٍ
بينَ التّكذيبِ
لآياتِ والتّولّي
عن البرهان

(1) أبو حيّان، البحر للحيط: 509/10.

وبيّناته، فيكون من عطف اللازم على الملزوم؛ مبالغة في تعميق حالة الطغيان التي تشرب بها وانفعل في حقيقتها.

دلالة فعل (التولي) مادة وصيغة:

عبر النظم الكريم بفعل (التولي) في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾؛ للدلالة بصيغته على وقوع التولي على سبيل الفرض والاحتمال لمكان ﴿إِنْ﴾ الشرطية، مع أنّ توليه في الحقيقة ثابت مقطوع به؛ لكن النظم يريد عرض حال الطاغية للمستخبر حتى يخبر بكل عدل وإنصاف، والصيغة بهيئتها الصرفية دالة على المطاوعة والمبالغة والمسارعة؛ فكانه قبل التولي بعد مواجهته بالآيات دون النظر والتفكير والتأمل في دلالاتها وأبعادها، وفي ذلك تصوير لكون توليه شديدا وعميقا، ويدل الفعل بمادته على الإدبار والرجوع إلى الخلف؛ ليكون معبرا عن الإعراض وعدم التصديق والاستغناء عن الحق، ويحتمل أن يكون التكذيب متعلقا بأعمال القلب، والتولي متعلق بأعمال الجوارح، فيكون جامعا بين التكذيب العقدي والفجور العملي.

دلالة الاستعارة التبعية في ﴿وَتَوَلَّى﴾:

استعار النظم الكريم التولي الحسي والانصراف الظاهري للدلالة على الإعراض والكفر بالآيات في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾؛ إذ شبه الإعراض عن الحق وعدم الإيمان بالله تعالى بالتولي والانصراف بجامع عدم القبول والاعتراف، ثم حذف المشبه وأبقى المشبه به على سبيل الاستعارة التصريحية، والغرض من الاستعارة تصوير هيئة المعرض عن قبول الإيمان بهيئة المتولي السريع دون التفكير والنظر.

التوازي التركيبي في أفعال الطاغية:

أخبر النظم الكريم عن أفعال الطاغية بطريق الاستخبار لغرابيتها في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي﴾ ﴿وَتَوَلَّى﴾ بأسلوب

الطاغية لا
يسمع لآيات
وينصرف عند
عرض البينات

التولي
والانصراف عن
القبول بالحق
والاعتراف

تناسق الأفعال
مع ترابط
الخلال

التَّوَازِي التَّرَكِيبِيَّ وَالْانْسِجَامِ النَّظْمِيَّ، فهناك إعلان في كلِّ تمظهرٍ من تمظهرات ذلك الطَّاغِيَةِ؛ ففي طلبِ الرُّؤْيَةِ الْأَوَّلِ كَانَ ﴿يَنْهَى﴾ و﴿صَلَّى﴾، وفي طلبِ الرُّؤْيَةِ الثَّانِيَةِ كَانَ الْفِعْلَانِ ﴿كَانَ﴾ و﴿أَمَرَ﴾، وفي طلبِ الرُّؤْيَةِ الثَّلَاثَةِ عَبَّرَ بِالْفِعْلَيْنِ أَيضًا: ﴿كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾؛ فالطَّاغِيَةُ يَجْمَعُ بَيْنَ النَّهْيِ عَنِ الْخَيْرِ وَالطَّاعَةِ، وَاعْتِقَادِ أَنَّهُ عَلَى خَيْرٍ وَهَدًى مَعَ أَمْرٍ بِالتَّقَرُّبِ لِلْبَاطِلِ، وَمُمَارَسَةِ لِلتَّكْذِيبِ الْقَلْبِيِّ، وَالْانْصِرَافِ عَنِ الْجَانِبِ الْعَمَلِيِّ، وفي ذلك رَسْمٌ لِمَلَامِحِ الطَّاغِيَةِ الْكَافِرِ وَالتَّنْفِيرِ مِنْهَا.

نُكْتَةُ الْفَصْلِ فِي «أَلَمْ يَعْلَمَ»:

فَصَلَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمَ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ عَمَّا قَبْلَهُ؛ إِمَّا لِكُونِهِ وَاقِعًا مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لـ ﴿أَرَعَيْتَ﴾ الثَّلَاثَةِ، أَوْ لِكُونِهِ جَوَابًا لِلشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾؛ وَالْغَرَضُ مِنَ الْمَفْعُولِ أَوْ مِنَ جَوَابِ الشَّرْطِ التَّهْدِيدُ وَالْوَعِيدُ لَذَلِكَ الطَّاغِيَةِ الْعَنِيدِ⁽¹⁾، الَّذِي يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ وَيَسْعَى فِي الدَّعْوَةِ إِلَى الضَّلَالِ، وَيُسَارِعُ إِلَى التَّكْذِيبِ وَالْإِعْرَاضِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرَاهُ، وَسَوْفَ يُحَاسِبُهُ عَلَى أَفْعَالِهِ الطُّغْيَانِيَّةِ.

دَلَالَةُ (هَمْزَةِ) الْاسْتِفْهَامِ فِي «أَلَمْ»:

عَبَّرَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ بِ(هَمْزَةِ) الْاسْتِفْهَامِ التَّصْدِيقِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمَ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّقْرِيرِ وَالْإِلْجَاءِ عَلَى الْاعْتِرَافِ الْمَمْزُوجِ بِالتَّعْجِيبِ مِنْ شَأْنِ الطَّاغِيَةِ، الَّذِي أَقْدَمَ عَلَى كُلِّ صَوَرِ الْإِجْرَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَهُوَ يَتَنَاسَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرَاهُ وَيُجَازِيهِ عَلَى أَعْمَالِهِ الطُّغْيَانِيَّةِ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنِ الْمَعْنَى بِالْاسْتِفْهَامِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ جُرْأَةِ الْإِقْدَامِ وَغَرَابَةِ التَّصَرُّفِ الشَّنِيعِ، فَيُسْأَلُ عَنْهُ بِطَرِيقِ الْاسْتِفْهَامِ؛ لِتَثْبُتِ مِنْ مَوْقِفِ الطَّاغِيَةِ مِنْ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى

المفعول
والجواب دالّين
على سوء
الحساب

جرأة الإقدام على
صور الإجرام
دافعة للتعبير
بالاستفهام

(1) أَبُو حَيَّانَ، الْبَحْرُ لِلْحَيْطِ: 509/10.

لَهُ، وَمُحَاسِبَتِهِ عَلَى أَعْمَالِهِ بَغِيَةً تَقْرِيرِ تِلْكَ الْمُحَاسِبَةِ وَتَحَقُّقِهَا، قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: "وَالِاسْتِفْهَامُ لِلتَّقْرِيعِ وَالتَّوْبِيخِ"⁽¹⁾.

دلالة (لم) والغرض منها:

التَّأَمُّلُ فِي الدَّلِيلِ
فِيهِ شِفَاءٌ
لِلْعَلِيلِ

عَبَّرَ النَّظْمُ الْكَرِيمَ بِالْحَرْفِ الْجَازِمِ (لَمْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾؛ للدلالة على نفي علمه في الماضي، لكنه مع الاستفهام الإنكاري للمنفى يُفِيدُ الإثباتَ، مع الإلجاء إلى الاعتراف بالعلم بيوم الدين المهدد به، فيكون التعجب من حاله بأنه يعلم أن الله تعالى يراه مع صدور الطغيان منه، ولكنه لما كان مُكذِّبًا بالدين ونزل إلى أسفل سافلين، ورفض الاعتراف بالحساب والجزاء، مع أن كل الأدلة تفيد أن الخالق للإنسان من علق قادر أن يبعثه للحساب بعد التفريق في التراب، وذلك كافٍ للعلم بأن الله يراه ويُحَاسِبُهُ على أفعاله؛ فلا يَرُدُّ بَأْنَ هذا الطَّاغِيَةَ وَأَمْثَالَهُ مُكذِّبُونَ بيوم الدين؛ فكيف يَقْرُونَ على الاعتراف به؟.

دلالة فعل (العلم) مادةً وصيغةً:

مُوَاجَهَةُ الْأَدَلَّةِ
الْبَقِيَّةِ بِالْغُرُورِ
وَالْأَنْفَةِ التَّكْبَرِيَّةِ

عَبَّرَ النَّظْمُ الْكَرِيمَ بِفَعْلِ (العلم) مُضَارِعًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾؛ للدلالة بصيغته على الاستمرار التجديي لعلمه برؤية الله تعالى له ومحاسبته على أعماله السيئة؛ لأن الأدلة البرهانية والمعجزات الإلهية تتوالى على أدنيه باستمرار، تذكُّرُهُ وتُعَلِّمُهُ بذلك، لكنه يَجْعَدُ الْحَقَّ تَكْبُرًا وَغُرُورًا، وللدلالة بمادته على أعلى درجات التصديق، وهو العلم الدال على اليقين؛ للإشارة إلى أن تلك الأدلة المحيطة به توصل لليقين والاعتقاد الجازم، لكنه رَكِبَ رَأْسَهُ وَتَنَاسَى تِلْكَ الدَّلَالَاتِ الْمُتَنَوِّعَةَ، وَجَعَدَهَا تَكْبُرًا وَظُلْمًا.

دلالة (الباء) في ﴿بِأَنَّ﴾:

الطُّغْيَانُ إِنْكَارُ
الْمَعْلُومِ بِالْبَرْهَانِ

عَبَّرَ النَّظْمُ الْكَرِيمَ بِ(الباء) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ

(1) الشُّوْكَانِيُّ، فَتْحُ الْقَدِيرِ: 5/ 572.

يَرَى؛ للدلالة على التقوية والتوكيد لمضمون معلومِهِ، إذ الفعل متعدّ بنفسِهِ إلى المفعولين؛ لكنّه أتى بالحرفِ لمزيدٍ من التّحقيقِ والتّثبيتِ لمَعلومِهِ، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنّ علمَهُ برؤيةِ الله تعالى له ومُحاسبَتِهِ على أفعاله أمرٌ متقرّرٌ لديه، لكنّه كثيرُ الجُحودِ حتّى صار طاغيةً وجاوزَ الحدَّ في التّكذيبِ.

دلالة (أَنْ) والغرض منها:

أكّد النّظْمُ الكريم بالحرفِ المشبّه بالفعلِ (أَنْ) مضمونَ الجملةِ الدّاخِلِ عليها في قوله تعالى: **﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾**؛ للدلالة على تحقُّقِ رؤيةِ الله تعالى له ومُحاسبَتِهِ على أفعاله الطُّغيانيّة؛ تنزيلاً لهذا الجاحِدِ بالدّينِ منزلةَ المنكِرِ لما علّمه بعد رؤية الآياتِ باليقينِ، لكنّه بجُحوده وغروره صارَ كأنّه مُنكِرٌ وجاحدٌ بالجزاءِ.

سرّ تعبير النّظْمِ بلفظِ اسمِ العَلَمِ ﴿اللَّهُ﴾:

عبّر النّظْمُ الكريم بالاسمِ العَلَمِ الجليلِ ﴿اللَّهُ﴾ في قوله تعالى: **﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾** بدلَ التّعبيّرِ بلفظِ (الرّبِّ)؛ لأنّ الأربابَ متعدّدةً، وربُّ الرّسولِ الواردُ في السّورةِ يَجحدُهُ غرورًا، ولا يُقرُّ به استكبارًا، مع أنّه الخالقُ الأكرم، لكنّه أوردَ الاسمَ العَلَمَ الَّذِي يُؤمّنُ به المُشركُ الطّاغية، ليكونَ إلزامًا له وتَعْجُبًا من حالِهِ؛ إذ كيف يُقرُّ بالله خالقًا ويعبُدُ أصنامًا وأربابًا باطلةً، ومن شأنِ الخالقِ الرّؤيةَ والمُحاسبةَ للعبادِ يومَ الجزاءِ، فكيف يُقدِّمُ على التّكذيبِ والإنكارِ للحسابِ الموعودِ.

دلالة فعلِ (الرّؤية) مادّةً وصيغةً:

عبّر النّظْمُ الكريم بفعلِ (الرّؤية) مُضارعًا في قوله تعالى: **﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾**؛ للدلالة على ثبوتِ الرّؤيةِ على سبيلِ الاستمرارِ والتّجدّدِ بالنّظرِ لما يفهمُهُ العبادُ ويتعارفونَ عليه، وإلاّ فالَمولى تعالى ثابتٌ له الوصفُ الجليل على سبيلِ الثّبوتِ والدّوامِ، غيرَ مُتقيّدٍ

تنزيلُ الجاحدين
بالدينِ منزلةً
للمنكرين لليقينِ

الإلزامُ والإفحام
بذكرِ الاسمِ المُقرّرِ
به للطّغاةِ اللّثامِ

الإبصارُ للحيط
بالطّغاةِ تهديدٌ
لكلِّ الظّالمين
العتاة

بزمين، ولا تتجدد له رؤية بعد انقطاع، تعالى الله وتعظم، وليدلّ بمادته على الإبصار المحيط بأفعال الظالمين؛ تهديدًا لهم ووعدًا⁽¹⁾ على ما يقتضونه من إجرام.

دلالة الكناية في ﴿يَرَى﴾:

إثبات الحساب
برؤية الجاحدين
من ربّ الأرباب

كنى النظم القرآني بلفظ ﴿يَرَى﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ عن الجزاء والحساب والعقاب؛ إذ يلزم من إحاطة إبصار الله تعالى لأفعال الطغاة أنه يحصيها عليهم ويحاسبهم عليها، ويجازيهم على ما اقترفوا من سيئات وظلم، والغرض من ذكر الملزوم إثبات الجزاء بالبرهان؛ إذ يلزم من الرؤية العلم والإحاطة والجزاء، فيكون من قبيل ذكر وقوع الجزاء بذكر دليله وبرهانه؛ فمن أنكر الجزاء أنكر رؤية الله تعالى وعلمه بأفعال العباد.

❖ الفروق المجمعية:

الطغيان والعنوّ:

الطغيان أشدّ
من العنوّ

الطغيان: مجاوزة الحد في المكروه مع غلبة وقهر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ﴾ [الحاقة: 11]، يقال: طغا الماء إذا جاوز الحد في الظلم، والعنوّ المبالغة في المكروه؛ فهو دون الطغيان، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: 8] قالوا: كلُّ مُبالغٍ في كِبَرٍ أو كُفْرٍ أو فسادٍ فقد عتا فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿بَرِيحٌ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة: 6] أي: مبالغة في الشدة⁽²⁾.

(1) أبو حنّان، البحر المحيط: 509 / 10.

(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 230.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والستون،
سورة الأعلى من الآية 06 إلى سورة العلق
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447 هـ - 2026 م
© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026 م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والستون، سورة الأعلى من الآية 06 إلى سورة العلق
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغامي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 67، 810 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-646-69-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 67 : المجلد السابع والستون، سورة الأعلى من الآية 06 إلى سورة العلق.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-646-69-3

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-4934554 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية : E

"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"